

الكساد القادم للإنترنت (*)

عرض

د. عمرو سعيد فهميم

باحث بالماجستير - جامعة القاهرة

moud@cybrarians.info

ومن ثم يوضح احتمالات دخول هذا الاقتصاد في أزمة قد تفضى إلى كساد شامل شبيه بـ «الكساد العظيم» في عشرينيات القرن الماضي.

ظهور الاقتصاد الجديد في الولايات المتحدة:

لا يعرف تحديداً متى بزغ فجر الاقتصاد الجديد في أمريكا، ولكن يوم 9 أغسطس 1995 بالنسبة للكثيرين هو يوم بزوغ ذلك الفجر، فذلك اليوم كان يوم شركة نيت سكيب Netscape التي طرحت في الأسواق برنامجها المعروف Navigator والخاص بتصفح مواقع الإنترنت، وأدى طرح البرنامج لزيادة سعر سهم الشركة لأكثر من الضعفين في يوم واحد. بل إن ذلك اليوم عدا فاصلاً في تاريخ الاقتصاد الأميركي ومل يبق مجال اقتصادي لم يتحسن بعده، فتراجعت البطالة، وازدادت نسب النمو، وانخفض التضخم.

يتناول هذا العرض أحد الكتب الصادرة في المملكة المتحدة سنة 2001، ويعد هذا الكتاب من المصادر المتميزة في الإنتاج الفكري الأجنبي في موضوع الإنترنت، يتناول الكتاب فكرتين أساسيتين؛ الفكرة الأولى تتلخص في أن الاقتصاد الجديد والمقصود به اقتصاد تكنولوجيا المعلومات والاتصالات يمر بمراحل متنوعة من النمو والازدهار والتباطؤ والكساد، والفكرة الثانية هي أن طبيعة الأزمات وآلية معالجتها هي المختلفة والتي يجب تطوير قواعد خاصة للتعامل معها وإلا فإنها ستحول لكساد وانهايار شاملين.

ويقدم الكتاب على مدى فصوله العشرة تحليلاً لما بات يعرف بالاقتصاد الجديد أو الاقتصاد الذي بلغ ذروته في التسعينيات من القرن الماضي بفضل المخترعات التكنولوجية الجديدة لا سيما في مجال تكنولوجيا المعلومات وتحديداً الاتصالات والإنترنت،

Mandel, Michael. The coming Internet depression.- London: Financial Times, Prentice Hall, 2001. - (*)
167 p.

ميل وشركات أخرى للبريد الإلكتروني المجاني، التي استفادت من بيع خدمات أخرى ومن الإعلانات عبر مواقع البريد الإلكتروني، بدت وكأنها كسر لهذه القاعدة، وأن أصحابها أثروا عبر عدة سنوات من العمل الشاق ولكن دون الحاجة لرأس مال يذكر.

الاقتصاد الجديد وسوق العمل:

لا شك أن هذا الاقتصاد الجديد كان له الأثر الأكبر على سوق العمل والعمالة، وفي سوق العمل والأجور على سبيل المثال ربما تكون الاختراعات الجديدة قد جعلت مئات الآلاف يفقدون وظائفهم، ولكن الملايين حصلوا على فرص عمل جديدة. فمثلاً ما بين عامي 1995 و 1999 وبفضل البريد الصوتي وبرامج معالجة الكلمات للطباعة الميسرة تقلصت فرص العمل في قطاع السكرتارية بنحو 600 ألف وظيفة أو 17٪ من ذلك القطاع، وفقد 74 ألف شخص عملهم في مجال السجلات والدفاتر المحاسبية المالية، وفقد 16٪ من موظفي مبيعات الجملة والتجزئة أعمالهم. وبالطبع كان السبب في ذلك هو السعي نحو تقليل الاعتماد على الورق في العمل والتحول نحو البيئة الرقمية. ولكن في المقابل نشأت جيوش جديدة من المخترعين والمبرمجين ومدربي الكمبيوتر القادرين على تصميم برامج جديدة أو التدريب سريعاً على استعمال تلك البرامج، ففي مجال البرمجيات وجدت ما بين عامي 1995 و 1999 نحو 700 ألف فرصة عمل، وفي مجالات أخرى دخلت تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في عملها فإن 300 ألف فرصة عمل مساندة ظهرت عام 1999،

وبطبيعة الحال فإن مثل هذه الطفرة في الاقتصاد ناجمة عن العديد من الشركات التي طرحت منتجات إبداعية. فمثلاً ما أن طرح برنامج Navigator حتى ردت شركة مايكروسوفت Microsoft بطرح برنامج متصفح منافس هو إنكسبلورر Internet Explorer وطرحت مجاناً مع نظام التشغيل الشهير ويندوز Windows. يوماً صرّح بيل جيتس رئيس مايكروسوفت «لقد صحا العملاق النائم».

وفتحت شبكة الإنترنت الطريق أمام شركات مختلفة للنشوء أو النهوض فنشأ التسويق عبر الإنترنت، وظهرت العولة الاقتصادية، ونشأت شبكات الاتصال لشركات التمويل والتأمين. ومن الناحية العملية فإن النمو الاقتصادي المرتبط بمخترعات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في الولايات المتحدة قد بدأ في العام 1991، فمئذ مارس من ذلك العام بدأت حركة نمو في الاقتصاد الأميركي استمرت بلا انقطاع حتى بداية العام 2000، وبذلك فقد كانت تلك الفترة من النمو غير المنقطع الأطول في تاريخ الاقتصاد الأميركي.

وإذا ما أردنا العودة لما قبل ذلك عن جذور قطاع الحاسب الآلي الجديد، فإن قيام ثلاثة مهندسين في عام 1968 بتأسيس شركة إنتل برأس مال قدره مليوني دولار، لتكون الأولى في منطقة وادي السيليكون، وقد طورت هذه الشركة أجهزة الحاسب الآلي الشخصي.

على أن ما حدث لاحقاً كان طفرة بمعنى الكلمة، ففي الاقتصاد هناك مقولة شائعة أنه لا شيء بدون ثمن، ولكن شركات مثل ياهو وهوت

الاقتصاد الجديد قد تكون أكثر خطراً وقد تؤدي إلى كساد شامل. ولكنه يشير في الوقت نفسه إلى أن الاقتصاد الجديد له سمات تختلف عن الاقتصاد القديم.

ويشير المؤلف إلى أن رؤوس الأموال التي قامت بتمويل شركات التكنولوجيا الحديثة هي مما يعرف في الولايات المتحدة ودول صناعية أخرى برؤوس الأموال المغامرة، وهي رؤوس أموال توفرها شركات تمويل متخصصة مستعدة للدخول في استثمارات ناشئة وجديدة وبالتالي ما زالت في إطار التجربة وخطورتها عالية، ولكن عوائدها في حال النجاح عالية. ولولا توافر رؤوس الأموال هذه لما نجح الاقتصاد الأميركي في السيطرة على الاقتصاد الجديد، فتكنولوجيا المعلومات موجودة في دول أخرى، ولكن الاقتصاد الجديد هو اقتصاد أميركي، والسبب في ذلك هو النظام التمويلي الأميركي الذي ازدهر في التسعينيات. ففي هذه الأثناء وجدت رؤوس الأموال المغامرة الباحثة عن استثمارات جديدة، وذلك بعكس فترات سابقة ودول أخرى.

وهكذا فإن شركات جديدة، مثل نيتسكيب استطاعت عند بداية عملها أن تنافس شركات كبرى مثل مايكروسوفت، واستطاعت، أمازون دوت كوم Amazon.com، منافسة كبرى دور توزيع الكتب التقليدية. والواقع أن شركات مثل إنتل، أبل، أوركل، سيسكو، نيتسكيب ما كانت لتنتج بالتكنولوجيا والأفكار اللامعة وحدها دون رؤوس الأموال التي استعدت لتمويلها في بداياتها قبل أن تصبح شركات كبرى.

في حين بلغت فرص العمل الجديدة في قطاع البرمجيات وتكنولوجيا الاتصالات في ذلك العام نحو 800 ألف فرصة عمل، وفي أبريل 2000 كانت التقديرات تشير لحاجة سوق البرمجيات والتكنولوجيا الحديثة لنحو 800 ألف شخص عجز السوق الأميركي عن توفيرهم.

هذا الأداء جعل حتى أولئك المتشائمين في أوائل التسعينيات ينضمون لجموع المتحمسين للاقتصاد الجديد، وليبدو المستقبل ودياً، وليبدأ الكثير من الشبان ومن المتخصصين في الكمبيوتر البحث عن فرصهم في الإثراء استناداً للاعتقاد بأن العمل الجاد والمبدع هو المطلوب أما رأس المال فيمكن توفيره بسهولة إذا ما وجدت الأفكار، وشاع أولئك الذين يؤسسون مواقع على الإنترنت بحثاً عن الشراء عبر تقديم خدمات ما، وعبر الإعلانات التجارية وما إلى ذلك.

تراجع الاقتصاد الجديد:

في أواسط سنة 2000 عاد مثل هذا الاعتقاد ليبدو خرافة، ووجد بعض من لجثوا إلى الإنترنت وعملوا بجهد بالغ على مواقعهم على (دوت كوم) صفر اليدين عندما تراجع سوق أسهم الإنترنت في ذلك العام (2000) بشكل حاد، وعندما اتضح أن الاقتصاد الجديد لا يسير للأعلى دائماً.

وقد قام المؤلف بعمل تحليل شاملاً لتراجع الاقتصاد الجديد من خلال متابعة تراجع أسعار أسهم الإنترنت في الثلث الثاني من سنة 2000 للتدليل على أن الاقتصاد الجديد غير محصن ضد الأزمات شأنه شأن أي اقتصاد آخر، بل إن أزمة

وأول ما يعنيه الانخفاض أن حجم الأموال المخصصة للاستثمار فى مخترعات جديدة ستراجع، لذا فإن مراقبة هذا المؤشر وتغير معده خلال فترات زمنية تتكون من ثلاثة أشهر إلى جانب بعض التقارير الاقتصادية والإحصائية الأخرى هو من أهم أدوات الاستشعار حول وضع قطاع الاقتصاد الجديد وحجم الأموال المتاحة للمنتجات الجديدة.

أما بالنسبة لتراجع أسعار منتجات تكنولوجيا المعلومات، فإن تراجع أسعار أجهزة الحاسب الآلى وبرامجه المختلفة كان دائماً علامة صحية على توسع هذا القطاع وزيادة قوته، فما بين عامى 1980 و 1995 انخفضت أسعار تلك المنتجات بنسبة 7.13 سنويا، وما بين 1995 و 1999 بنسبة 7.24. لذلك فإن توقف تراجع الأسعار أو ازديادها هو دلالة على بدء تلاشى الطفرة، ويقول المؤلف أن الأسعار فى سنة 2000 وللمرة الأولى ازدادت وإنه إذا ما استمر ذلك فهذا مؤشر نزول وأزمة.

ويحاول المؤلف أن يميز بين أى أزمة اقتصادية عادية وأزمة اقتصاد التكنولوجيا، فخلال سبعين سنة من الخبرة منذ أن مر الاقتصاد الغربى بتجربة الكساد العظيم فى العشرينيات طور الاقتصاديون والشركات إجراءات للتعامل مع الأزمات التى هى أشبه بدورة روتينية ويقول إن الإجراءات التقليدية لا تنجح مع الاقتصاد الجديد.

فالتركيز على التحكم بأسعار الفائدة البنكية وضبط النفقات ليس مجديا بالطريقة ذاتها. ففى حالات الكساد تسعى السياسات الحكومية وإجراءات الشركات لبطء السوق وتقليل فرص دخول منافسين جدد لغرض المساعدة على تصريف المنتجات

ولعله ليس أدل على ذلك من أن شركات نشأت قبل التسعينيات وفشلت، فمثلا عام 1980 أسس آدم أوسبورن شركته أوسبورن التى قدمت أول جهاز كمبيوتر محمول فى العام 1981، وحققت مبيعات جيدة فى العام 1982، ولكنها أعلنت إفلاسها فى السنة التالية. وما حدث هو أن الشركة لم تتمكن من الحصول على تمويل كافٍ لطرح منتجاتها الجديدة للسوق وعندما نجحت أوسبورن بالحصول على تمويل كانت شركة أى بى إم قد طرحت منتجات شبيهة واستولت على السوق.

أزمة الاقتصاد الجديد:

ويقدم المؤلف ثلاثة مؤشرات يمكن أن تكون جرس الإنذار المبكر لأزمة اقتصادية تضرب الاقتصاد الجديد، وهى عمليا مؤشرات بدأت فى سنة 2000.

المؤشر الأول: هو سقوط متزامن لأسعار أسهم شركات التكنولوجيا مع تراجع الإنفاق على الأبحاث الخاصة بمنتجات جديدة.

المؤشر الثانى: تباطؤ الانخفاض فى أسعار المنتجات التكنولوجية.

المؤشر الثالث: انخفاض حجم رؤوس الأموال المخاطرة والمستثمرة فى قطاع شركات المخترعات والبرمجيات الجديدة.

فإذا ما دلت التقارير على تراجع متزامن لأسعار أسهم شركات التكنولوجيا وتراجع الإنفاق على المبتكرات الجديدة فهذه علامة لانتهاى الطفرة. ويشير المؤلف إلى أن أغلب الشركات المعنية محتواه فى مؤشر ناسداك للأسهم، ولذا فإن الانخفاض فى هذا المؤشر ذو دلالة مهمة بالنسبة لتلك الشركات،

الراكدة، من خلال رفع سعر الفائدة البنكية،
وتقليل حجم الأموال التي يتم ضخها للسوق
المالى.

ولكن يرى المؤلف أن هذا الأسلوب فى الحل
سيكون خطراً جداً على الاقتصاد الجديد. ويجرى
المؤلف تشبيهاً، فيجعل الاقتصاد التقليدى بمثابة
السيارة، والجديد طائرة، ويقول إنه فى حالة السيارة

إذا واجهت السائق مشكلة فإنه يخفف السرعة
ليسيطر على السيارة، أما قائد الطائرة فيعلم أن
انخفاض سرعة الطائرة عن حد معين يؤدي
لسقوطها، ولذلك فإن حل بعض المشاكل فى حالة
الطائرة يكون بزيادة السرعة أو بالمحافظة عليها،
وسيكون من الكارثة بمكان أن يقود قائد سيارة
الطائرة بالطريقة التي تعود عليها.

